Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

اعتقال عمال الإغاثة والقبض على "شبكة تجسس" مزعومة يشير إلى حملة القمع التي يشنها الحوثيين على المجتمع المدني

يوليو 2024

ملخص تنفيذي

منذ 31 مايو 2024، احتجزت سلطات الامر الواقع "أنصار الله" الحوثيين، العشرات من الموظفين اليمنيين العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية واليمنية بشكل تعسفي. وقد وصفت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المتضررة هذه الاعتقالات بأنها غير مسبوقة "ليس فقط في اليمن، بل على مستوى العالم". لم تنشر جماعة الحوثيين معلومات علنية عن هذه الاعتقالات الأخيرة التي قامت بها.

حول برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن:

يهدف برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في الصراع اليمني. تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

حول تحالف ميثاق العدالة لليمن:

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمَّشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أُبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهمّ وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً وازدهارًا لليمن.

ملاحظة شكر:

يشكر تحالف ميثاق العدالة لليمن المنظمات الأعضاء وهم: منظمة سام للحقوق والحريات (سام) ورابطة أمهات المختطفين على عملهما في توثيق الانتهاكات الواردة في هذا التقرير.

ومع ذلك، أعلنت السلطات في 10 يونيو/حزيران أنها كشفت "شبكة تجسس أمريكية إسرائيلية" يُزعم أنها تعمل في اليمن منذ عقود. لقد تم تصوير المعتقلون المزعومون على أنهم جزء من "شبكة التجسس" ليسوا من المعتقلين الجدد - بل هم في الغالب موظفون سابقون في السفارة الأمريكية في اليمن، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، الذين تم اعتقالهم بين عام 2021 و2023. ونشرت وسائل الإعلام التابعة للحوثيين مقاطع فيديو "اعترافات" لهؤلاء المعتقلين، والتي يبدو أنها مفبركة، ومن المرجح أنه قد تم إكراههم، ويحتوي بعضها على ادعاءات غريبة. تتناسب مقاطع فيديو الخاصة بالاعتراف هذه مع نمط استخدام سلطات الحوثيين لتهم التجسس الملفقة لمعاقبة المعارضين المفترضين، بما في ذلك الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجتمع المدني. وبموجب القانون اليمني فإن عقوبة التجسس هي الإعدام.

يشير هذان الحدثان - الاعتقال الأخير لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ونبأ ضبط "شبكة التجسس" المزعومة - إلى حملة قمع مستمرة ضد العمل الإنساني والمجتمع المدني في المناطق التي تخضع لجماعة الحوثيين. وقد زعمت وسائل الإعلام والمسؤولين الحوثيين مرارًا وتكرارًا، عند الحديث عن ضبط "شبكة التجسس"، أن العمل الإنساني والمجتمع المدني هو غطاء للتجسس. وتفيد التقارير أن حملة التحريض العلني هذه اقترنت بتحريض مماثل ضد العاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني في المساجد والتجمعات الجماهيرية. وعلاوة على ذلك، أعلنت السلطات عن خطوط ساخنة للسكان للإبلاغ عن "التحركات المشبوهة" لأجهزة الاستخبارات. وفي الأول من يوليو 2024، أعلن رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط عن فترة عفو مدتها 30 يومًا لمن لهم صلة بـ "شبكة التجسس" المزعومة لتسليم أنفسهم، وإلا بعد مرور هذه الفترة، سيتحملون "أقسى العقوبات" بتهمة "الخيانة". وهذا يشير إلى أن جماعة الحوثيين قد يقوموا باعتقالات إضافية تستهدف عمال الإغاثة والمجتمع المدني وموظفي السفارات الأجنبية أو غيرهم من المعارضين المحتملين.

يجب على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تم اعتقال موظفيها اليمنيين مؤخرًا وكذلك أولئك الذين تم اعتقالهم سابقًا، اتخاذ جميع التدابير المتاحة لضمان إطلاق سراحهم بما في ذلك القيام بحملات المناصرة القوية وتقديم الدعم القانوني للمعتقلين وعائلاتهم، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. كما ينبغي عليهم التواصل بشكل واضح ومنتظم مع عائلات المعتقلين. وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان والناشطين اليمنيين ما اعتبروه استجابة فاترة من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه الموظفين اليمنيين المعتقلين. وقد أبلغت عائلات المعتقلين عن تقاعس وكالات الأمم المتحدة بشأن عدم تقديم المساعدة والتواصل معهم.

يستند هذا التقرير إلى بحث مفتوح المصدر بالإضافة إلى مقابلات أجرتها منظمتان في تحالف "ميثاق العدالة لليمن" وهما: منظمة سام للحقوق والحريات ورابطة أمهات المختطفين مع أفراد أسر لمحتجزان حيث تزعم السلطات الحوثية أنهما جزء من "شبكة التجسس ".

خلفية اعتقال موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

بدأت موجة الاعتقالات الأخيرة في 31 مايو 2024 حيث أفادت التقارير أن هذه الموجة أسفرت عن اعتقال نحو 50 شخصًا في 7 يونيو 2024 وأكثر من 70 شخصًا في 25 يونيو. [1] وأفادت الأمم المتحدة أن 13 من المعتقلين هم موظفين يعملون في جهات تابعة للأمم المتحدة: ستة موظفين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وموظفان من اليونسكو وموظف واحد من كل من مكتب المبعوث الخاص إلى اليمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. [2] وأبلغ المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبيرغ، مجلس الأمن في 13 يونيو أن 5 معتقلين آخرين تم اعتقالهم مؤخرًا كانوا موظفين يعملون في منظمات غير حكومية دولية. [1] [3] ويعمل المعتقلين الآخرين في منظمات إنسانية يمنية ومنظمات مجتمع مدني يمنية - بما في ذلك الائتلاف المدني للسلام ومعهد الشفافية ومكافحة الفساد ومنظمة "بيرسنت" و"شركاء اليمن"، بالإضافة إلى سفارات أجنبية. [4] ويشغل بعض الموظفين المعتقلين في المنظمات اليمنية مناصب إدارية كما يلي: مدير تنفيذي ونائب مدير ورئيس ورئيس قسم ومدير برامج وإلى آخره. [5]

في السنوات السابقة، اعتقل الحوثيين عددًا من موظفي الأمم المتحدة من بينهم أربعة موظفين من المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو الذين لا يزالون رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي حتى اليوم. [6] ومع ذلك، فقد وصف مديرو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الذين تضرروا جراء الاعتقالات الأخيرة بأنها غير مسبوقة "ليس فقط في اليمن، بل على مستوى العالم ." [7]

[1] " فيما يلي المنظمات غير الحكومية الدولية التي تضررت وفقًا لبيان صادر عن مديري المنظمات: منظمة أوكسفام الدولية ومنظمة أنقذوا الأطفال ومنظمة كير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، أقرّ المعهد الديمقراطي الوطني باعتقال ثلاثة من موظفيه.

"شبكة التجسس الأمريكية-الإسرائيلية" المزعومة

تتزامن هذه الاعتقالات الأخيرة مع إعلان السلطات الحوثية في 10 يونيو أنها فككت "شبكة تجسس أمريكية-إسرائيلية" مزعومة تعمل في اليمن. [8] الرجال الذين تزعم أنهم جزء من هذه "الشبكة" ليسوا نفس الأفراد الذين تم اعتقالهم خلال موجة الاعتقالات الأخيرة - بل هم في الغالب موظفين سابقين في السفارة الأمريكية في اليمن بالإضافة إلى وكالات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية حيث تم اعتقالهم بين عامي 2021 و2023. [9] وقد تم اعتقال العديد منهم بمعزل عن العالم الخارجي منذ ذلك الوقت. [10]

وتزعم وسائل الإعلام التابعة للحوثيين والمسؤولون الحوثيين أن "شبكة التجسس" قامت بأنشطة على نطاق واسع لجمع المعلومات الاستخباراتية والتخريب لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل لعقود. [11] ويزعمون أن هذه الشبكة استهدفت قطاعات حيوية بما في ذلك قطاع الزراعة والصحة والتعليم والقطاع المصرفي. وقد ألقى قادة الحوثيين باللوم على الشبكة في إخفاقات حكومية واسعة النطاق تهدد بتآكل الدعم الشعبي لهم.[2] [12]

بالإضافة إلى ذلك، تزعم وسائل الإعلام التابعة للحوثيين والمسؤولين الحوثيين أن شبكة التجسس استهدفت الثقافة اليمنية من خلال الترويج للاختلاط بين الجنسين وحقوق المثليين وتمكين المرأة وأهداف أخرى قيل إنها تتعارض مع الثقافة اليمنية. [13] تندرج هذه الاتهامات ضمن رواية الحوثيين الأوسع نطاقاً حول "الحرب الناعمة" التي يقودها الغرب حيث تسعى إلى تقويض الهوية الإسلامية الأصيلة لليمن وجعل اليمنيين تابعين.

الصفحة الأولى من صحيفة المسيرة بتاريخ 30 يونيو 2024، حيث تصف أعضاء "شبكة التجسس" المزعومة.

وجاء النص كما يلي :**"تشجيع الشباب على الانحلال والشذوذ والشابات على خلع الحجاب وترك العادات والثقافة اليمنية. اختراق المجتمع والسيطرة على النخب وأمركتها والإبهار بالثقافة الغربية. تدمير أمريكي ممنهج للواقع الثقافي."**

وقد نشرت وسائل الإعلام التابعة للحوثيين مجموعة من " مقاطع فيديو الاعترافات" التي أدلى بها المعتقلين حيث يبدو أنها ملفّقة ومن المرجح أنها أُنتزعت بالإكراه. كتبت منظمة هيومن رايتس ووتش في 26 يونيو أن "هناك خطر كبير في أن تكون هذه الاعترافات قد أُنتزعت بالإكراه. سبق أن وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام الحوثيين للتعذيب للحصول على الاعترافات. يقوض نشر مقاطع فيديو للاعترافات الحق في إجراء محاكمة عادلة ويفتقر إلى المصداقية ."[14]

تعرض "مقاطع فيديو الاعترافات" المذكورة خطابات توصية وتقييمات أداء وغير ذلك من الوثائق (مثل خطابات دعم طلبات التأشيرات) كتبها موظفي السفارة الأمريكية وغيرهم من موظفي الحكومة الأمريكية. ولا يبدو أن أياً من هذه الوثائق تحتوي على أدلة على القيام بنشاط تجسسي.

[2] "فعلى سبيل المثال، قال زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في خطاب ألقاه في 13 يونيو معلقاً على "شبكة التجسس" المزعومة التي تم اعتقال أعضائها: "لقد حققت شبكة التجسس نجاحات خطيرة جداً وألحقت ضرراً كبيراً بشعبنا العزيز. وفي مجال التعليم، يرى شعبنا أن قطاع التعليم ينهار ويتجه نحو الانهيار والتراجع، فكل شيء في البلاد منذ سنوات عديدة يتجه نحو الانهيار. الاقتصاد، والتعليم، والقطاع الصحي... وشعبنا يشعر بذلك، يشعر بالفشل الكبير في أداء المؤسسات الحكومية والرسمية، فشلٌ كبير بالفعل، الاستراتيجيات، والقرارات، والسياسات، كلها فاشلة. أداء رسمي فاشل. وجزء كبير من أسباب هذا الفشل يعود إلى ذلك الاختراق [شبكة التجسس]."

وقد أثارت بعض "الاعترافات" المسجلة بالفيديو شكوك المعلقين اليمنيين على الإنترنت وعدم تصديقهم بسبب محتواها الغريب خصوصًا "الاعتراف" المزعوم الذي أدلى به عامر الأغبري، الذي عمل مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة خلال مسيرته المهنية بالإضافة إلى السفارة الأمريكية، حيث أدعى أنه استورد الأوبئة والمبيدات السامة والأشجار التي تدمر التربة وأمراض تُمرض الحيوانات إلى اليمن لصالح أجهزة المخابرات الأمريكية.

وقد حكمت جماعة الحوثيين مرارًا وتكرارًا على مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وسياسيين وغير ذلك من المعارضين المحتملين بالإعدام بتهم زائفة أو ملفّقة بالتجسس بعد إجراء محاكمات جائرة. [15] ويتم العقاب على التجسس بالإعدام في اليمن. وحكمت المحكمة الجنائية المتخصصة في صنعاء مؤخرًا على 44 شخصاً بالإعدام في أوائل شهر يونيو الماضي بتهمة التجسس وذلك في أعقاب إجراء محاكمة جماعية جائرة حيث كان معظمهم من السياسيين الذين ينتمون لحزب الإصلاح. [16]

يُتهم الأغبري "بالتأثير على النحل"، مما أثار ردودًا ساخرة ومشككة على وسائل التواصل الاجتماعي كما هو موضح أعلاه.
المصدر: فيسبوك

عائلات تدافع عن أبنائهم المعتقلين

بعد نشر فيديوهات "الاعترافات"، تحدثت منظمة سام للحقوق والحريات (سام) ورابطة أمهات المختطفين مع عائلات معتقلان حيث تزعم جماعة الحوثيين أنهم أعضاء في "شبكة التجسس" وهما عامر الأغبري وعبد القادر السقاف. وفيما يلي ملخص للمعلومات التي قدمتها عائلات المعتقلان:

عامر الأغبري

عندما تم اعتقال الأغبري في 29 أكتوبر 2021، كان يعمل لدى اليونيسف في برامج التعليم. كما عمل أيضًا لدى منظمة الشراكة العالمية للتعليم وعمل موظفًا في السابق في السفارة الأمريكية في اليمن.

وتعتقد عائلة الأغبري أن السبب الرئيسي لاعتقاله هو أنه كان بحوزته شيك بقيمة 1,080,000 دولار أمريكي تقريبًا من اليونيسف. كان من المفترض أن يتم استخدام الشيك في برنامج لليونيسف لاستيراد مختبرات لمادة العلوم وتوزيعها على أكثر من 150 مدرسة في جميع أنحاء البلاد. عندما ألقت أجهزة الأمن التابعة لجماعة الحوثيين القبض على الأغبري، صادرت هذا الشيك وكذلك ثلاث سيارات تخص العائلة.

وأكدت عائلة الأغبري أنهم لم يحصلوا منذ اعتقاله على أي معلومات من اليونيسف بشأن وضعه أو المساعدة في الإفراج عنه. وبدلاً من ذلك، وفي كل مرة كانوا يتواصلون فيها مع اليونيسف للاستفسار عن الأغبري كانوا يحصلوا على نفس الرد الذي يتضمن لغة عامة: "نود أن نؤكد لكم أن اليونيسف تتابع القضية مع السلطات منذ البداية. لكن حتى الآن لم تحصل اليونيسف أي معلومات إضافية، ومع ذلك، يرجى التأكد من أن إدارتنا العليا ستواصل المتابعة مع السلطات المعنية". وقد سافر أحد أفراد الأسرة المباشرين إلى نيويورك وزار اليونيسف في بداية عام 2024، لكنه قال إنهم طردوه من المبنى وهددوه بأنهم سيجلبون له الشرطة.

عبد القادر السقاف

عمل السقاف كأخصائي في الشؤون السياسية في السفارة الأمريكية منذ عام 1998 حتى عام 2014 عندما تقاعد. وقالت عائلته لمنظمة سام للحقوق والحريات إنه خلال فترة تقاعده ابتعد عن السياسة وقضى وقته في المساعدة في تربية أحفاده.

ألقي القبض على السقاف في 21 نوفمبر 2021، وبعد ذلك زارت أسرته جهات حكومية مختلفة لتعرف مكان اعتقاله - أخبرتهم السلطات أنها لا تعرف الجهة التي ألقت القبض على السقاف أو مكان اعتقاله. أضافت العائلة أنه حتى ظهور السقاف في فيديو "الاعترافات" في يونيو 2024، لم تكن العائلة تعرف ما هي التهمة التي وجهت إليه.

"إنه رجل ناجح ومثقف ومعروف في مجتمعه. لقد عمل لسنوات في مساعدة الفقراء وتعليم الشباب. اسأل عنه في أي مكان عمل فيه، وستجد الناس يتذكرونه بكل خير كرجل صالح. وفجأة، وبدون سابق إنذار، وجد نفسه في سجن مظلم بتهم لم يرتكبها"، هكذا علقت عائلة السقاف على هذا التقرير.

وأضافت عائلته: "الأدلة المقدمة ضده واهية وغير مقنعة. لا توجد أي وثائق تثبت تورطه في أي شيء غير قانوني، فقط اتهامات باطلة. ونحن كعائلة نعاني منذ اعتقاله – حيث فقدنا دعمنا العاطفي. لقد تعرض في السجن لانتهاكات جسدية ونفسية والحبس الانفرادي... لقد كبر وجهه 20 عاماً خلال السنوات الثلاث الماضية".

بالإضافة إلى ذلك، قال أحد أفراد الأسرة للصحفي اليمني فارس الحمياري أن السقاف كان يعمل في السفارة الأمريكية بصفة رسمية وفي مهام عمل بشكل علني ورسمي. [17] وأكد أحد أفراد العائلة أن السقاف "لم يشارك في أي نشاط غير قانوني وأن الادعاءات التي تم بثها تُعتبر مضللة وكاذبة. ومن منطلق هذا المنطق، فإن أي موظف في أي سفارة يعتبر جاسوساً وأي خطابات توصية أو شهادات حسن أداء تُعتبر اتهاماً." [18]

السلطات تشن حملة تحريضية ضد العمل الإغاثي والمجتمع المدني، مما يشير إلى حملة القمع التي تشنها

وُصفت حملة الاعتقالات الأخيرة التي استهدفت العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بأنها اعتداء غير مسبوق على المجتمع المدني اليمني. [19] كما تندرج عملية القبض على "شبكة التجسس الأمريكية-الإسرائيلية" المزعومة ضمن هذا السياق حيث استخدمت السلطات أخبار "شبكة التجسس" المزعومة للتأكيد على الربط بين العمل الإنساني وعمل المجتمع المدني من جهة والتجسس من جهة أخرى (انظر أدناه للاطلاع على أمثلة). وهذا يشير إلى أن السلطات تحاول حاليًا التأثير على الرأي العام ضد موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين اعتقلتهم مؤخرًا وتبرر اعتقالهم بربطهم بالتجسس.

"وقد علق توفيق الحميدي، رئيس منظمة سام للحقوق والحريات في هذا التقرير، قائلاً: "لقد نشرت جماعة الحوثي هذه التقارير الكاذبة وغير الموثوقة لتبرر اعتقالها لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حيث تحاول تضليل المجتمع الدولي والإساءة إلى سمعة المنظمات الإنسانية.

وعلى نطاق أوسع، ومن خلال اللعب على وتر الربط بين العمل الإنساني/المجتمع المدني والتجسس، تثير السلطات شبح المزيد من التضييق على قطاعي الإغاثة والمجتمع المدني. ومن الأدلة الإضافية على أن السلطات الفعلية تشدد قبضتها على هذه القطاعات هو الحكم بالإعدام الذي صُدر في 1 يونيو 2024 على عدنان حرازي، مؤسس ومدير شركة بروديجي سيستمز، وهي شركة تقدم خدمات الرصد والتقييم لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. اتُهم الحرازي بالتعاون مع "العدوان السعودي الإماراتي" والتجسس. [20] وقد أدانت منظمات حقوقية يمنية اعتقال الحرازي ووصفته بالتعسفي ووصفت محاكمته بأنها تفتقر إلى الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة. [21]

بالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب موجة الاعتقالات الأخيرة، وصف عمال الإغاثة في صنعاء حملة تحريض واسعة النطاق شنتها السلطات ضدهم. "الوضع أصبح لا يطاق. لقد حولت حملات التحريض في المساجد ووسائل الإعلام والفعاليات الشعبية التي أعقبت الاعتقالات والتي استهدفت زملاءنا إلى جحيم، فكل واحد منا وعائلته أصبحوا مشبوهين حتى يثبتوا العكس"، حسبما قال أحد عمال الإغاثة في صنعاء لصحيفة الشرق الأوسط السعودية. [22] وقد أعلنت السلطات عن خط ساخن للمواطنين للإبلاغ عن أي "نشاط مُريب." [23]

في 1 يوليو 2024، أمر رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشاط، الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بمنح عفو لمن "كانوا على صلة أو تعاونوا مع الشبكة الأمريكية -الإسرائيلية" وتسليم أنفسهم خلال 30 يومًا. [24] وإلا بعد هذه الفترة، "سيتحمل كل من شارك في الخيانة كامل التبعات وستتخذ بحقهم أقسى العقوبات".[25] وهذا يشير إلى أن جماعة الحوثيين قد تقوم بحملة اعتقالات إضافية تستهدف عمال الإغاثة والمجتمع المدني وموظفي السفارات الأجنبية أو غيرهم ممن تعتبرهم معارضين محتملين. وقال زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في 7 يوليو: "هناك المزيد من الخلايا [التجسسية]، وسيتم الكشف عن بعضها قريبًا إن شاء الله". [26]

أمثلة على استخدام وسائل إعلام ومسؤولين تابعين لجماعة الحوثيين لعملية ضبط "شبكة التجسس" المزعومة لتحريض الجمهور ضد العمل الإنساني والمجتمع المدني

صورة نشرتها قناة "الإعلام الحربي" التابعة للحوثيين في تقريرها عن ضبط "شبكة التجسس" في 10 يونيو. تشير هذه الصورة إلى 14 وكالة حكومية تابعة للأمم المتحدة وحكومات أجنبية ومنظمات غير حكومية تعمل في القطاعات الإنسانية والتنموية والمجتمع المدني.

يقول التعليق الموجود أعلى هذه المنظمات: **بعد مغادرة السفارة الأمريكية صنعاء في العام 2015 م، استمر عناصر شبكة [التجسس] بتنفيذ أدوارهم التجسسية والتخريبية في عدة مجالات مستترين بعناوين مختلفة.**

10 يونيو: ذكرت وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" في مقال لها عن ضبط شبكة التجسس المزعومة أنه "منذ مغادرة السفارة الأمريكية صنعاء مطلع عام 2015، واصلت شبكة التجسس تنفيذ أجندتها التخريبية تحت غطاء المنظمات الدولية والأممية حيث رفعت شعارات العمل الإنساني للتغطية على حقيقة أنشطتهم التجسسية والتخريبية". [27]

11 يونيو: صرح الفريق جلال الرويشان، نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع، لقناة "المسيرة": "تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة مخابراتها في العمل الإنساني العالمي لتنفذ مخططاتها وأهدافها. وبالتالي، تُعتبر المساعدات الإنسانية والحقوق والحريات غطاء لعمليات استخباراتية معادية تحقق مصالح واشنطن". [28]

11 يونيو: يعترف المعتقلين في بعض مقاطع الفيديو، التي تحتوي على "اعترافاتهم" المزعومة التي بثتها وكالة سبأ، بقيامهم بعمليات استخباراتية لصالح وكالات إنسانية. على سبيل المثال، يقول عبد المعين عزان إنه عمل في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "في نشاطه الاستخباراتي الواسع النطاق لصالح وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية". ويقول إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقوم بجمع المعلومات عن قدرات الحوثيين الصاروخية والطائرات المسيرة ومواقع إطلاقها ومواقع القوات في الخطوط الأمامية. وأضاف أن المراقبين الميدانيين التابعين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان يجمعون المعلومات الاستخباراتية بحجة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وأخيرًا، قال عزان إنه زود الموساد الإسرائيلي بمعلومات تم جمعها من قاعدة بيانات المفوضية بما في ذلك مواقع وإحداثيات مقرات الحكومة وأنصار الله وكذلك منازل المسؤولين. [29]

13 يونيو: يقول زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي في خطاب له يتحدث فيه عن الحرب في غزة وضبط "شبكة التجسس" المزعومة (مؤكدا) "أن [الأمريكان] يربدون إلحاق كل الشر والأذى بالناس، وهم يعملون على تحقيق ذلك. **ماذا يريد الأمريكيون؟ ما الذي يسعون إليه؟ ما الذي يخططون له؟ ما هي الوسائل والأساليب التي يستخدمونها؟** كيف تسللوا إلى المنظمات غير الحكومية وعملوا من خلالها؟ كيف تسللوا إلى الأمم المتحدة وعملوا من خلالها؟ كيف تسللوا إلى المؤسسات الرسمية... " [30]

17 يونيو: يقول محمد علي الحوثي، وهو مسؤول رفيع المستوى وعضو في المجلس السياسي الأعلى، لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن التصريحات الأمريكية بشأن القبض على شبكة التجسس المزعومة "تؤكد ما كشفته الأجهزة الأمنية - استخدام العمل الإنساني والإغاثي كغطاء للتجسس". [31]

4 يوليو: يقول وزير حقوق الإنسان في حكومة الأمر الواقع الحوثية في مؤتمر صحفي إن "مجلس الأمن [التابع للأمم المتحدة] والوكالات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة تم اختراقها دون اتخاذ أي إجراءات ضد ذلك، خاصة، من قبل موظفي السفارة الأمريكية الذين يتنقلون بسهولة بين المنظمات الأممية... يجب علينا أن نحذر من هذا الاختراق، فقد ساهمت الأمم المتحدة في تشويه [صورة] المنظمات الحقوقية حيث سمحت لأمريكا بالسيطرة عليها وتوجيهها". [32]

التحليل القانوني

ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش بشأن الاعتقالات الأخيرة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن "قوات الحوثيين لم تقدم مذكرات تفتيش أو اعتقال عندما اعتقلت أعضاء هذه الشبكة ورفضت إخبار عائلاتهم بمكان اعتقالهم، مما يعني أن هذه الأفعال ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري... [وهي] جرائم تُعتبر خطيرة بموجب القانون الدولي ومحظورة في جميع الأوقات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ." [33]

بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات الاعتقال الأخيرة للعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني وكذلك تلك التي تمت منذ عام 2021 تنتهك بوضوح الحق في تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة. ينص القانون اليمني على أن يمثل المعتقلين أمام المحكمة في غضون 24 ساعة من اعتقالهم وأن يُسمح لهم بتوكيل محامٍ والتواصل مع أسرهم. ويجب إبلاغ المعتقلين على الفور بالتهم الموجهة إليهم ومنحهم فرصة الاطلاع على الأدلة المقدمة ضدهم.

بالنظر إلى استخدام جماعة الحوثيين للتعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين [34] وهو أمر مُثبَت بالوثائق، يظل التعذيب مصدر قلق بالغ في حالات المعتقلين الأخيرة وكذلك المعتقلين منذ عام 2021. وبموجب القانون اليمني والقانون الدولي الملزم، فإن سلطات الأمر الواقع ملزمة قانونًا بضمان معاملة المعتقلين معاملة كريمة وعدم تعريضهم للتعذيب أو أي معاملة لا إنسانية ومهينة.

وأخيراً، يحظر الدستور اليمني وقانون الإجراءات الجنائية اليمني الاعتراف القسري أثناء الاستجواب. ويبدو أن مقاطع فيديو اعترافات المعتقلين الذين تزعم جماعة الحوثين أنهم أعضاء في "شبكة التجسس الأمريكية-الإسرائيلية" ملفَّقة ومن المرجح أنها أُنتزعت بالإكراه.

التوصيات

الى
سلطات الأمر الواقع أنصار الله – الحوثيين:

- ← الإفراج الفوري وغير المشـــروط عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين تم اعتقالهم مؤخرًا.
- ← وقف حملة التحريض ضـــد العاملين في مجال الإغاثة والمجتمع المدني بما في ذلك ايقاف الإدلاء بالتصريحات العلنية المتكررة التي تربط بين عمل الإغاثة والمجتمع المدني والتجسس.

الى
وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تضررت من الاعتقالات الأخيرة وكذلك من الاعتقالات السابقة للموظفين اليمنيين:

- ← اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لتسهيل الإفراج عن الموظفين المعتقلين بما في ذلك بذل جهود حثيثة في مجال المناصـــرة والدبلوماســـية وتقديم الدعم القانوني للمعتقلين وعائلاتهم حســـبما تســـمح به الظروف الأمنيـة. وقـد نـدّدت منظمـات حقوق الإنســان والناشـطين اليمنيين بما اعتبروه تقاعس وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمجتمع الدولي عن المساعدة في الإفراج عن الموظفين اليمنيين المعتقلين لـدى الحوثيين. وعلقت أمة الســلام الحاج، رئيســة رابطة أمهات المختطفين في هذا التقرير قائلة: "نرفض سـياسـة الحوثيين القمعية التي تستهدف موظفي المؤسسات العامة والخاصـــة وصـــمت المجتمع الدولي الذي يمثل تواطؤًا في هذه الجريمة".
- ← التواصل بشكل منتظم وشفاف مع أفراد أسر المعتقلين لاطلاعهم على التطورات الجديدة وجهود المنظمـات للمســـاعدة في الإفراج عنهم. وقد اشتكت أسر المعتقلين من ضـعف أو انعدام التواصـــل من قبل وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بأوضاع ذويهم المعتقلين.

رابطة أمهات المختطفين تحتج على الاعتقالات وصمت المجتمع الدولي حيال ذلك في 22 يونيو.

اتصل

Info@justice4yemenpact.org

ملحق - التفسيرات التي قدمها المحللين اليمنيين وقادة المجتمع المدني بشأن حملة الاعتقالات الأخيرة

لقد سبق للحوثيين استخدام المعتقلين كورقة مساومة. وفي الوقت الذي تجري فيه المحادثات بين الحوثيين والحكومة اليمنية في عمان، اقترح محللين يمنيين وقادة المجتمع المدني عدة تفسيرات لكيفية استخدام الحوثيين للاعتقالات الأخيرة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لأغراض سياسية. بالإضافة إلى ذلك، قد يحاول الحوثيين استخدام المعتقلين للحصول على تنازلات سياسية ومالية من كل منظمة من المنظمات المتضررة على حدة. [35]

الضغط على الحكومة اليمنية من خلال داعميها الدوليين للتراجع عن التصعيدات الاقتصادية الأخيرة

في الأسابيع الأخيرة، صعدت سلطات الحكومة اليمنية والحوثيين من حربهما الاقتصادية المتبادلة، حيث علّقت الحكومة اليمنية عمل ستة بنوك كبرى في صنعاء لعدم نقل مقراتها الرئيسية إلى عدن كما هو مطلوب. [36] كما أصدرت الحكومة اليمنية قرارات تلزم وكالات السفر وشركات الاتصالات بالانتقال إلى عدن. [37]

وقد وصفت وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثيين والمسؤولون الحوثيين هذا التصعيد الاقتصادي، خصوصًا تعليق عمل البنوك، بأن الولايات المتحدة تقف وراءه. [38] ويزعمون أن الولايات المتحدة تمارس نفوذها على الحكومة اليمنية لمعاقبة الحوثيين على أفعالهم الداعمة للقضية الفلسطينية. كما أن هذه الادعاءات ليست بالضرورة بلا أساس. فقد ذكرت وكالة بلومبرج في 6 يونيو نقلاً عن "أربعة أشخاص على دراية مباشرة بالوضع" أن الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين يدعمون تعليق الحكومة اليمنية عمليات تعليق البنوك بالتزامن مع الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإيقاف بعض بنود خطة الأمم المتحدة للسلام في اليمن حتى يوقف الحوثيين هجماتهم على الملاحة التجارية في البحر الأحمر. [39]

في هذا السياق، أشار بعض المحللين اليمنيين وقادة المجتمع المدني إلى أن اعتقالات موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد تكون محاولة للضغط على الحكومة اليمنية للتراجع عن التصعيدات الاقتصادية الأخيرة. [40] ومن منطلق هذا المنطق، من المفترض أن يتم الضغط على الحكومة اليمنية لوقف تحركاتها التصعيدية الأخيرة من قبل داعميها الدوليين بما في ذلك المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة . [41]

وقد أيّد محللين آخرين فكرة أن عملية القبض على "شبكة التجسس" المزعومة والاعتقالات الأخيرة تهدف إلى الضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا لوقف الضربات الجوية والعقوبات ضد الحوثيين. [42]

الضغط على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لكيلا تنقل مقراتها إلى عدن

تشمل التحركات التصعيدية الأخيرة للحكومة اليمنية تكثيف الضغط على المنظمات الإنسانية والمنظمات الدولية غير الحكومية لنقل مقراتها إلى عدن. [43] وهذا مطلب قديم للحكومة اليمنية لكن في النصف الأول من عام 2024، اتخذت الحكومة اليمنية عدة إجراءات تهدف إلى فرض الامتثال بذلك، بما في ذلك توجيه عام أصدرته وزارة التخطيط والتعاون الدولي في فبراير. [44]

وفي مقابلة تمت بتاريخ 5 أبريل، قال نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي إن 107 منظمة دولية وأممية فتحت مكاتب لها في عدن استجابة لطلبات الحكومة اليمنية. [45] ويشمل ذلك منظمة كير الدولية غير الحكومية التي افتتحت مقرها في عدن في أبريل. [46] وفي الشهر نفسه افتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبنى جديدًا في عدن. [47] لكن بحسب تصريحات صحفية لوكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، منصور زيد، بتاريخ 4 يونيو، فإن وكالات الأمم المتحدة لا تزال ترفض نقل مقراتها إلى عدن. [48]

وفي هذا السياق، قد تمثل موجة الاعتقالات الأخيرة التي استهدفت موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية محاولة للضغط على هذه المنظمات لكيلا تنقل مقراتها من صنعاء إلى عدن. وقال مسؤول في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بدون أن يذكر اسمه لموقع "النكار" الإخباري إن الاعتقالات "تُعتبر شكل من أشكال الضغط على وكالات الأمم المتحدة لمنع أي نية لنقل مقراتها من صنعاء إلى عدن". [49] وأيد هذا التحليل رئيس منظمة مسار غير الحكومية. [50] يعد نشاط وكالات الأمم المتحدة مصدراً مهماً للعملة الصعبة في شمال اليمن، في حين أن تحويل الحوثيين لجزء كبير من المساعدات الإنسانية لدعّم وتعزيز السلطة السياسية ومعاقبة المعارضة مُثبَت بالوثائق. [51]

الحواشي

1 "اليمن: الحوثيين يختطفون العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني"، هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 26 يونيو 2024، https://www.hrw.org/news/2024/06/26/yemen-houthis-disappear-dozens-un-civil-society-staff؛ "وزير يمني: الحوثيين يحتجزون 50 موظفاً من المنظمات الدولية واليمنية في صنعاء"، شينخوا، 8 يونيو 2024، ؛ "وزير يمني يتهم الحوثيين بمواصلة حملة الاعتقالات ضد عمال الإغاثة في صنعاء"، شينخوا، 25 يونيو 2024 http://arabic.xinhuanet.com/20240608/05f55ebcda79446c8912d9a90d34b4c0/c.html، https://arabic.news.cn/20240625/239c49f35b5443ba943f400e7728142e/c.html

2 "اليمن: أمين عام الأمم المتحدة يطالب بالإفراج عن عمال الإغاثة الذين يحتجزهم الحوثيين"، أخبار الأمم المتحدة، بتاريخ11 يونيو 2024، https://news.un.org/en/story/2024/06/1150896

3 "إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إلى مجلس الأمن"، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن،ر بتاريخ 13 يونيو 2024، https://osesgy.unmissions.org/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council-3

4 للاطلاع على معلومات عن بعض موظفي المنظمات غير الحكومية اليمنية المعتقلين، بما في ذلك المنظمات التي يعملون بها، انظر حساب مؤسسة تمكين المرأة اليمنية على موقع: https://x.com/YWEF_YE؛ انظر أيضًا منشور على موقع X للصحفي فراس الحميري، بتاريخ 4 يوليو 2024، https://x.com/FaresALhemyari/status/1808829628938600724

5 المرجع السابق. انظر أيضًا، منشور على موقع X بقلم الصحفي فراس الحميري، 25 يونيو 2024، https://x.com/FaresALhemyari/status/1805623823707799660

6 إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إلى مجلس الأمن"، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، بتاريخ 13 يونيو 2024

7 "اليمن: مدراء جهات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية الذين تضرروا يطالبون بالإفراج الفوري عن الموظفين المعتقلين"، برنامج الأغذية العالمي، بتاريخ 13 يونيو 2024، https://www.wfp.org/news/yemen-principals-affected-united-nations-entities-and-international-non-governmental

8 "الأجهزة الأمنية تكشف عن القبض على شبكة تجسس أمريكية إسرائيلية"، سبأ، بتاريخ 10 يونيو 2024، https://www.saba.ye/ar/news3339084.htm

9 "اليمن: الحوثيين يختطفون العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني"، هيومن رايتس ووتش، 26 يونيو 2024

10 المرجع السابق

11 "الأجهزة الأمنية تكشف عن القبض على شبكة تجسس أمريكية إسرائيلية"، سبأ، 10 يونيو 2024

12 "كلمة السيد القائد السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي بشأن تطورات العدوان الإسرائيلي على غزة والإنجاز الأمني الكبير والتطورات الإقليمية"، قناة المسيرة، بتاريخ 13 يونيو 2024، https://tinyurl.com/2p2ytvk7

13 "مشاهد كاملة للاستهداف الأمريكي للثقافة في اليمن"، قناة المسيرة، منشور على موقع X، بتاريخ 29 يونيو 2024، https://x.com/TvAlmasirah/status/1807118783741649195

14 "اليمن: الحوثيين يعتقلون العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني"، هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 26 يونيو 2024

15 "اليمن: الحوثيين يحكمون على نساء بالإعدام"، هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 19 ديسمبر 2023، https://www.hrw.org/news/2023/12/19/yemen-houthis-sentence-woman-death؛ "الحوثيين يحكمون على أربعة صحفيين بالإعدام"، الجزيرة، بتاريخ 11 أبريل 2020، https://www.aljazeera.com/news/2020/4/11/yemens-houthi-rebels-sentence-four-journalists-to-death "اليمن: محكمة تابعة للحوثيين تحكم على 30 شخصية من المعارضة بالإعدام بعد إجراء محاكمة صورية"، منظمة العفو الدولية، بتاريخ 9 يوليو 2019، https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2019/07/yemen-huthi-run-court-sentences-30-political-opposition-figures-to-death-following-sham-trial/؛ "اليمن: يجب على الحوثيين التوقف عن استخدام النظام القضائي لإسكات المعارضة"، منظمة العفو الدولية، بتاريخ 25 مارس 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/1990/2020/en/

16 "المحكمة الجنائية التابعة لسلطات الحوثيين تصدر حكماً بالإعدام بحق 44 شخصاً بتهمة التخابر مع 'العدوان السعودي وحلفائه'، المصدر أونلاين، 1 يونيو 2024، https://almasdaronline.com/articles/295773؛ "اليمن: يجب على جماعة الحوثيين الإفراج الفوري عن موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعتقلين تعسفاً"، منظمة العفو الدولية، بتاريخ 4 يوليو 2024، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/07/yemen-huthi-authorities-must-immediately-release-arbitrarily-detained-staff-from-un-and-civil-society-organizations/

17 منشور على موقع إكس للصحفي فراس الحميري، بتاريخ 23 يونيو 2024، https://x.com/FaresALhemyari/status/1804902662833357028

18 المرجع السابق.

19 "الحملة التي تشنها جماعة الحوثيين على الأصوات اليمنية والمجتمع المدني: السكوت ليس خياراً"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 2 يوليو 2024، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june-2024/22867

20 "حكم الإعدام الجائر بحق رئيس شركة برودجي"، مواطنة، بتاريخ 1 يونيو 2024، https://www.mwatana.org/posts/unjust-sentence-of-execution-of-the-director-of-prodji

21 المرجع السابق.

22 "صنعاء تتحول إلى سجن كبير لعمال الإغاثة"، الشرق الأوسط، بتاريخ 18 يونيو 2024، https://tinyurl.com/3rwaye69

23 منشور على موقع X للباحثة في هيومن رايتس ووتش نيكو جعفرنيا، بتاريخ 3 يوليو 2024، https://x.com/NikuJafarnia/status/1808415151617458260

24 منشور على موقع X من قبل مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، بتاريخ 1 يوليو 2024، https://x.com/presidency_ye/status/1807827011886342489?s=48&t=vaIKOogDKtEqcCb3whJn8A

25 المرجع السابق.

26 "خطاب قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي حول بداية السنة الهجرية والتطورات المحلية والإقليمية والعدوان على غزة"، الإعلام الحربي اليمني، بتاريخ 7 يوليو 2024، https://www.mmy.ye/320512/

27 "الأجهزة الأمنية تكشف عن القبض على شبكة تجسس أمريكية إسرائيلية"، سبأ، بتاريخ 10 يونيو 2024

28 "شبكة التجسس الأمريكية الإسرائيلية... فضيحة تغطية السفارة الأمريكية لأعمال التجسس،" المسيرة، 11 يونيو 2024، https://tinyurl.com/mry5mv9m

29 "#خبر عاجل #اليمن في #إسرائيل و #أمريكا صناعة العملاء واعترافات شبكة التجسس"، سبأ، يوتيوب، يوتيوب، بتاريخ11 يونيو 2024، https://www.youtube.com/watch?v=ZU0pKBIcPTQ

30 "السيد القائد عبد الملك الحوثي يلقي كلمة حول آخر التطورات: قطعان الأمريكان تهرب وتفر في البحر والتصعيد في المرحلة الرابعة سيكون أكبر"، المسيرة نيوز، بتاريخ 14 يونيو 2024، https://www.almasirahnews.com/133575/

31 "محمد علي الحوثي: إدراج أمريكا لأسماء عدة دول في إعلانها بشأن تفكيك شبكة التجسس دليل على ضعفها وإفلاسها"، سبأ، بتاريخ 17 يونيو 2024، https://www.saba.ye/ar/news3341009.htm

32 "وزير حقوق الإنسان: مجلس الأمن أصبح إدارة تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية وجزء من المشكلة"، سبأ، بتاريخ 4 يوليو 2024، https://www.saba.ye/ar/news3345591.htm

33 "اليمن: الحوثيين يعتقلون العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني"، هيومن رايتس ووتش، 26 يونيو 2024

34 نظر، على سبيل المثال "اليمن: احتجاز الحوثيين للرهائن"، هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 25 سبتمبر 2018، https://www.hrw.org/news/2018/09/25/yemen-houthi-hostage-taking#:~:text=Human%20Rights%20Watch%20documented%2016,war%20and%20a%20war%20crime

35 "الحملة التي تشنها جماعة الحوثيين على الأصوات اليمنية والمجتمع المدني: السكوت ليس خياراً"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2 يوليو 2024

36 "البنك المركزي في عدن يعاقب 6 بنوك رفضت نقل مقراتها أثناء قيام حكومة صنعاء بالتصعيد ضد السعودية"، يمن إيكو، بتاريخ 31 مايو 2024، https://yemeneco.org/archives/83188

37 "غروندبرغ في مسقط مع احتشاد صنعاء ضد 'التصعيد الاقتصادي'"، يمن إيكو، 10 يونيو 2024، https://yemeneco.org/archives/83972

38 "تنفيذ أجندات خارجية ... بنك عدن يعمق الانقسام المالي بقرارات استفزازية تستهدف البنوك والعملة"، سبأ، بتاريخ 2 يونيو 2024، https://www.saba.ye/ar/news3336329.htm

39 "الولايات المتحدة تزيد الضغط على الحوثيين بما يهدد هدنة الحرب في اليمن"، بلومبرج، 6 يونيو 2024، https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-06-06/us-seeks-to-up-pressure-on-houthis-in-threat-to-yemen-war-truce

40 "اليمن: الحوثيون يعتقلون العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني"، هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 26 يونيو 2024

41 "ما هي المخاوف التي حرّكت الحوثيين ضد الموظفين الدوليين؟" إندبندنت عربية، بتاريخ 9 يونيو 2024، https://tinyurl.com/p5d29znz؛ما وراء تصعيد ميليشيا الحوثي ضد العاملين في المنظمات الدولية؟ بلقيس، بتاريخ 9 يونيو 2024، https://tinyurl.com/2s3et8wt

42 "الحوثيون وأمريكا. السفارة وموظفي المنظمات غير الحكومية في مواجهة الضربات والعقوبات"، العين، 11 يونيو 2024، https://al-ain.com/article/houthi-faces-america-sanctions-arresting-embassy-employees

43 "وزير الشؤون الاجتماعية يؤكد على المنظمات غير الحكومية الأممية والدولية [بضرورة] نقل مقراتها إلى عدن"، الأيام، بتاريخ 13 مايو 2024، https://www.alayyam.info/news/9T8LZZMG-Y00QYV-0EE2؛"رئيس الوزراء يدعو المنظمات غير الحكومية العاملة في اليمن إلى فتح مكاتب لها في العاصمة عدن"، الأيام، بتاريخ 16 مايو 2024، https://www.alayyam.info/news/9TD4XIWX-M7KN36-8B5B

44 "منشور على فيسبوك من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي - العاصمة عدن، بتاريخ 14 فبراير 2024، https://www.facebook.com/story.php/?story_fbid=764134395736432&id=100064196340474&paipv=0&eav=AfYYjDWds7Z4gfleCcuTPN8TGqW4wiHFBBL6T23Zu8LypRZw3pN1hgdW8ouz5OpExXA&_rdr

45 "وزير التخطيط اليمني: 107 منظمة أممية ودولية غير حكومية تنقل مكاتبها إلى عدن"، الشرق الأوسط، بتاريخ 5 أبريل 2024، https://tinyurl.com/he7ufb35

46 "منظمة دولية تنقل مقرها إلى العاصمة عدن"، الأيام، بتاريخ 25 أبريل 2024، https://www.alayyam.info/news/9SIYY87M-2BDFMB-BB7D

47 "وزير التخطيط اليمني: 107 منظمة أممية ودولية غير حكومية نقلت مكاتبها إلى عدن"، الشرق الأوسط، بتاريخ 5 أبريل 2024

48 حديث العاصمة - أهمية نقل مقرات المنظمات الدولية إلى العاصمة #عدن"، قناة عدن المستقلة، بتاريخ 4 يونيو 2024، https://www.aicaden.tv/6335

49 "مداهمات على نطاق واسع. لماذا تعتقل سلطات صنعاء موظفي المنظمات غير الحكومية؟ النكار، بتاريخ 9 يونيو 2024، https://tinyurl.com/53yc689k

50 الحوثيين يعتقلون موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة: نشر الخوف لمنع نقل المقرات؟" العربي الجديد، 9 يونيو 2024، https://tinyurl.com/53yc689k

51 انظر على سبيل المثال "تحويل الحوثيين للمساعدات الإنسانية في اليمن"، مشروع مكافحة التطرف، بتاريخ يونيو 2024، https://www.counterextremism.com/content/houthi-diversion-humanitarian-assistance-yemen